مجلة العلوم السياسيّة

اسم المقال: اشكالية الطائفية السياسية في العراق بين الاستمرارية والانكفائية
اسم الكاتب: د. حميد فاضل حسن
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/63
تاريخ الاسترداد: 2026/11/22 16:56 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسيّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

ملف المؤتمر السنوي

اشكالية الطائفية السياسية في العراق بين الاستمرارية والانكفائية(*)

الدكتور
حميد فاضل حسن(**)

المقدمة:

ان عنف الصدامات التي تجري في العراق، منذ عدة عقود، جعلته موضع اهتمام وعناية. وقد انصب هذا الاهتمام وهذه العناية على جملة من الافرازات السلبية التي اعترت المسيرة السياسية والمجتمع في العراق. وفي مقدمة هذه الافرازات الحالة الطائفية التي بدت اول الامر ضعيفة في تاثيرها ضئيلة في حجمها. ثم مالبثت ان تكرست واصبحت حالة ملازمة للسياسة العراقية. بمعنى انها قفزت من حالة هامشية الى حالة المركز والقطب في هذه السياسة. ومن الطبيعي القول ان هذه الصيرورة والتكوين للحالة الطائفية ماكانت لتحظى بهذه الاهمية لولا توفر البيئة المناسبة والملائمة التي هيأة لهذه الحالة عوامل التطور والتفاعل،والتي اوجدتها السياسات الطائفية العنصرية للانظمة السياسية التي تعاقبت على حكم العراق منذ تشكيله الحديث في عام ١٩٢١، وبشكل خاص في عهد النظام السابق الذي اتخذ من التمييز الطائفي والولاء القبلي والعشائري منهجا وطريقا في العمل السياسي. الامر الذي ترك اثار سلبية وخطيرة على مفهوم الوحدة الوطنية والهوية العراقية الواحدة. بدت واضحة وجلية على مسار العملية السياسية الجارية حاليا في العراق.

وهذا البحث يحاول ان يدرس الحالة الطائفية في العراق من حيث مفهومها وجذورها واسبابها ومظاهرها فضلا عن محاولة وضع حلول ومعالجات تهدف في المقام الاول، الى العمل على تجاوزها والحد من تاثيرها وصولا الى تحقيق الوحدة الوطنية الشاملة.

اولا: مفهوم الطائفية.

أن العديد من المفاهيم نرددها في غير محلها-فنرادف بين بعضها على الرغم من البون الشاسع في المعنى بينها، ونفارق بين بعضها الاخر على الرغم من حالة الاقتراب ان لم نقل الانطباق بالمعنى فيما بينها.

والطائفية هي واحدة من هذه المفاهيم. اذ يستعملها غير

(**) كلية العلوم السياسية.جامعة بغداد

المختصين واحيانا وللاسف بعض المختصين على انها مرادفة لمفاهيم مقاربة لها من قبيل الطائفة، المذهب، الدين...الخ. ولذلك ومن اجل الا تختلط المفاهيم مع بعضها وتتداخل بصورة تؤثر على الهدف الرئيس لهذه الدراسة، من الضروري البدء بمحاولة لاعطاء تعريف موجز وبسيط للطائفية كمفهوم وكمحتوى يساعد على رسم حدود واضحة للمفهوم وفك التداخل بينه وبين المفاهيم الاخرى المقاربة له.

فالطائفية تعرف بانها تعصب لجماعة عضوية. تتطلع الى تحقيق مواقع سياسية واجتماعية افضل في الدولة[1]. عبر تحالفات تتبنى طابعا سياسيا او حزبيا يتخذ من الانتماء الطائفي معيارا للمفاضلة والاهلية لتولي المسؤوليات والقيادات بصرف النظر عن الكفاءة والامانة والاستقامة. ويترتب على ذلك كله الغاء للطوائف الاخرى وذلك بالعمل على عزلها وتهميشها وحرمانها من المشاركة في الحكم وادارة البلاد. وهي بهذا المعنى مفهوم يرتبط بالعلاقات الخاصة لجماعة معينة تستند في اجتماعها وارتباطها على اساس ديني او ثقافي او مذهبي معين. وتبرز فيها فكرة المصالح المشتركة والقيم الخاصة والهوية والانتماء لهذه الجماعة. وتتصاعد فيها فكرة الطائفية الى حالة من التقسيم الاجتماعي حسب المذهب.[2] وعادة ما يميز الباحثين بين نوعين من الطائفية هما[3]:

١. الطائفية السياسية أو طائفية السلطة: والمقصود هنا هو ان تتبنى السلطة وتتمحور على اساس طائفي بما يخدم هذه الجماعة التي ينتسب اليها مجموعة الحاكمين والمرتبطين بالسلطة واعتماد التمييز الطائفي بحسب امتيازات وحقوق الطوائف الاخرى. وغالبا ما يتم التعبير عن طائفية السلطة بصيغ دينية في محاولة لاضفاء نوع من الشرعية على سلوكها السياسي.

٢. **الطائفية الدينية:** ويقصد بها تقسيم المجتمع الى طوائف مذهبية او دينية،وتمحور كل طائفة على نفسها وتعصبهم لها، وايجاد حواجز اجتماعية واقتصادية وامنية لحفظ وجود هذه الجماعة، والسعي لاضعاف وانتقاص الجماعات الاخرى بكل الوسائل المتاحة. وقد تكون للسلطة يد في اثارة الطائفية الدينية وتاجيجها وذلك حسب مصالحها. لقد اقترنت الحالة الطائفية في العراق باوجه مقيتة، وعرف العراق على طول تاريخه السياسي على هذين النوعين من الطائفية.

ان هذا التحديد لمفهوم الطائفية يسهل علينا كثيرا من مهمة التمييز والتفريق بين الطائفية والمفاهيم الاخرى المقاربة له واهمها:

أ. **الطائفة والطائفية:** يخلط الكثير من الباحثين بين المفهومين على الرغم من الاختلاف في المعنى بينهما.

فالطائفة هي حالة اختيارية ينتمي اليها اشخاص يتمتعون بصفات شخصية نبيلة ورفيعة، ويحملون معلومات واسعة وعميقة عن الطائفة ذاتها، فضلا عن تمتعهم بالصفات العلمية والاخلاقية العالية. وبنفس الوقت يطمحون بالوصول الى الكمال الذاتي.(٤)

فالطائفة وفق هذا تختلف عن الطائفية التي سبق وحددنا معناها، فهي تشير الى التنوع في المعتقدات والممارسات الدينية والثقافية والاجتماعية بين الافراد والمجموعات التي يتكون منها المجتمع، في حين ان الطائفية تشير الى استخدام هذا التنوع الديني لتحقيق اهداف سياسية، او اقتصادية، او ثقافية، مثل المحافظة على مصالح ومزايا مكتسبة او النضال من اجل تحقيق تلك المصالح والمزايا.(٥) وخلاصة الامر هنا ان التمييز الطائفي وليس الانتماء الطائفي هو الذي يجعل المرء طائفيا.

ب. **المذهبية والطائفية:** الفرق بينهما واسع ويتضح من معرفة ان المذهبية تعني الانتساب الى مذهب فقهي من المذاهب الاسلامية المتعددة التي ظهرت لتلبية حاجات الامة المتجددة ومعالجة مشاكل العصور المتعاقبة على ضوء النصوص الشرعية والمقاصد والمبادئ الكبرى للشريعة. وهذا يعني ان الانتماء المذهبي لابد منه لجمهرة كبيرة من المسلمين الذين لايملكون القدرة على الاجتهاد الذي هو عملية معرفة مراد الله من النص القرآني والحديث النبوي، لانهم لم يبلغوا مستواه ولم تتوفر فيهم شروطه، كما لم يملكوا القدرة على التمييز والترجيح في القضية الواحد التي تعددت فيها الاراء الفقهية.(٦)

ان مقارنة بسيطة بين هذا المعنى للمذهبية بمعنى الطائفية التي تقدم ذكره يكشف لنا ان هناك فروقا واضحة بين المذهبي والطائفي، فالاول من يعرف بالمذهب وفكرته وتصوراته ويلتزم به. اما الثاني فهو الذي يدعو الى تفضيل جماعة ومصالحها وموقعيتها. الاول يختص بالفكرة والنظرية، والثاني يختص بالواقع وبالجماعة. واخيرا الاول مقياسه الفكرة والقيم والعقيدة، اما الثاني فمحوره القدرة والسلطة والامتياز الدنيوي والمصالح.(٧) وخلاصة القول ان المذهبية اكتساب فكري مشاع للناس بينما الطائفية لاتكتسب بسهولة. اذ بامكان أي كائن ان يكون مذهبيا في الوقت الذي يشاء، ولكن ليس بامكان هذا الكائن ان يكون طائفيا الا اذ امتلك القدرة على ايقاع الاذى بطائفة معينة.(٨)

ج. **الدين والطائفية:** الدين هو اهم المتغيرات الاساسية في المجتمع البشري. وفي المجتمعات المتعددة الاديان يبرز هذا المتغير كأحد معايير التباين بين الجماعات. غير ان هذا التباين لايشكل خطرا على المجتمع الا اذا اكتسب اهمية سياسية تتجسد في بروز حالة من

التنافس والتنازع والصراع في مجالات القيم او الثروة او السلطة.[٩] وعلى هذا الاساس لاتوجد علاقة ضرورية بين الطائفية والدين. فمن الممكن ان يكون الفرد الطائفي غير متدين، كما انه من الممكن ان يكون المتدين غير طائفي، بل معاديا للطائفية.[١٠]

ثانيا: عوامل انبعاث وتفاقم الطائفية العراقية:

ليس جديدا القول بان الحالة الطائفية قد هيمنت على الدولة العراقية الحديثة فكرا وسلوكاً منذ تكوينها في مطلع القرن الماضي وحتى اليوم. وقد وقفت وراء ولادة وانبعاث هذه الحالة ومن ثم تطورها وتفاقمها جملة من العوامل والاسباب نشير الى ثلاثة من اهمها وهي:

١- ان الاستعمار قد عمل بمرونة لاستغلال المسالة الطائفية،[١١] او على الاقل التقسيمات الطائفية في المجتمع العراقي لخدمة سياساته. وغالبا ما اتخذ هذا الاستغلال الاستعماري للمسالة شكل تحالف مع طوائف الاقلية مستغلا مشاعر الغبن القائمة لديها، او الخوف او عدم الامان سواء كانت موهومة او حقيقية ضد الاكثرية، وذلك بتجنيد الاقليات في اجهزة السلطة بشكل عام، الامر الذي جعل التقسيمات الطائفية القائمة تتخذ طابعا سياسيا جديدا، مازالت تجره وراءها.[١٢]

٢- ان التنوع المذهبي الذي عرف به العراق قديما، بدأ يلعب منذ القرن التاسع عشر، دورا مغايرا للادوار السابقة، ففي هذا القرن اخذت عوامل تشكل القوميات بالنضوج، كما بدات تتضح ايضا مقدمات الانتقال من المجتمع القبلي المجزء، الى مجتمع اقطاعي-مركزي بشكل اكثر نضجا.[١٣] ومع اتخاذ الخطاب القومي في العراق طابعا عنصريا في فترة لاحقة، ظهرت الطائفية بصورتها البشعة في كافة مفاصل الدولة العراقية. ويكفي ان نشير هنا على سبيل المثال لا الحصر الى نموذج لهذه الطائفية المقيتة. وهو قيام السفكر القومي ساطع الحصري بفصل الشاعر الكبير محمد مهدي الجواهري من التعليم لكونة وصف في قصيدة له احد مصايف ايران عام ١٩٢٧. ولعل هذا المثال يفسر لنا وبوضوح لماذا الطائفية واضحة المعالم في الوسط القومي العنصري وضعيفة في الوسط الماركسي والوسط الاسلامي الشيعي- السني.[١٤]

٣- ادى غياب الممارسة الديمقراطية في العراق الى بروز الحالة الطائفية فيه. فبسبب هذا الغياب هيمنت على المسرح السياسي العراقي الانظمة الشمولية السلطوية الدكتاتورية التي اتجهت الى تبني الحالة الطائفية وقد كان الدافع الاول للجوء هذه الانظمة الى الطائفية هو ضعف القاعدة الاجتماعية لها بسبب اعتمادها على اقلية لا تمثل الا جزءا من الشعب،

تجمع عشائري او طائفي او ديني او مناطقي او سياسي..الخ، او كلها معا[١٥] ومع هذه الحالة يصبح النظام السلطوي منخور من الداخل بانقسام اهلي عصبوي تمتنع معه علاقة المواطنة، وهي علاقة تحتية اساس في تشكيل الوحدة الوطنية وتحقيق التجانس الاجتماعي. وبغياب التجانس والوحدة يتاسس الكيان على تعايش حذر واحيانا مغشوش بين جماعات مختلفة ومتباينة تعجز عن توليد ولاء اعلى يتجاوز حدود عصبيتها من جنس الولاء للنظام.[١٦] ولتجاوز ذاك يتجه النظام للاعتماد على الاجهزة المخابراتية والقمعية التي عادة ما تنتمي الى الطائفة التي تساند النظام او تقف معه. الامر الذي يدفع الطوائف الاخرى الى الوقوف بوجه هذه الطائفة او التصارع معها.

ومن دون شك ان هذا التكريس للحالة الطائفية وعدم تجاوزها هو في حد ذاته صورة للعجز القائم في نظام غير عاقل يحاول ان يحفظ بقاءه ببنى غير عاقلة.[١٧]

ان هذه العوامل وغيرها مجتمعة اسهمت في بلورة الحالة الطائفية في السياسة والمجتمع العراقي. وبصورة اصبحت تنذر بالخطر الشديد على مستقبل العراق كدولة موحدة.

ثالثا: مظاهر وخصائص الطائفية العراقية.

ان حالة التفاعل والتطور الداخلية فضلا عن التغذية الخارجية للحالة الطائفية في العراق، اسهمت في بلورة مظاهر معينة اعطت للنموذج العراقي في الطائفية خصائص ميزته عن الحالات الطائفية في البلدان الاخرى. واهم هذه الخصائص والمظاهر:

١- ما ميز الحالة الطائفية في العراق والى فترة قريبة جدا هو خلوها نوعا ما من الصفة الدينية. فهي بشكل عام سياسية شبه محضة ذات علاقة بالسلطة. وأنها لم تحدث بين المواطنين والمواطنين بالدرجة الاولى. ولا بين مدينة ومدينة ومحلة كما هو الحال في البلدان الاخرى[١٨]، فهي اذن في الاطار السياسي وليس الاطار الشعبي. غير انه لوحظ في الاونة الاخيرة بروز مؤشرات خطيرة على امتداد هذه الطائفية الى الصعيد الشعبي. وأبرز هذه المؤشرات:-[١٩]

أ.ظهور ونمو تنظيمات سياسية-عسكرية متطرفة تعتمد ايديولوجية وتجسيدا طائفتي.

ب.تحولت اماكن العبادة والتجمع الديني الى مخازن للاسلحة ومراكز تدريب واجتماعات سياسية وتنظيم عسكري وبالطبع الى قواعد للتموين والمعالجات الطبية والى ملاجئ للمشردين.

ج.ان الاكثرية الساحقة من الذين قتلوا (من غير الذين قتلوا على ايدي قوات الاحتلال) وجرحوا وخطفوا او ضربوا،قد تعرضت لذلك على اساس هويتها الطائفية، لا بناءً على

معايير الاراء السياسية او الانتماءات الاجتماعية.

٢- الميزة الثانية تمثلت في ان ابناء كل طائفة عراقية كانوا دوما وما يزالوا مختلفي الاراء في شان الكثير من القضايا السياسية والاجتماعية وغيرها. ومن بين هذه القضايا وفي المقدمة منها الطائفية حيث لااجماع ولا اتفاق على كون الخيار الطائفي هو الخيار الوحيد المتحكم بالطوائف العراقية.(٢٠)

٣- لاتعرف الساحة السياسية العراقية اشخاصا ينتمون الى طائفة دينية ويدعون امتلاكهم لحق التحدث والتعاقد بأسم هذه الطائفة ولو اقدم احد السياسيين على ذلك لعارضه الكثيرون من رجال الدين والسياسة معا.

٤- ان اغلب المتحدثين بالطائفية من السياسين العراقيين غير مؤمنين بها بيد ان شعورهم بان الوصول الى المناصب السياسية لايتم الاعبر ليس العباءة الطائفية، دفعتهم الى تبني الهوية الطائفية في برامجهم السياسية والانتخابية.

٥- ان العديد من القوى السياسية وخاصة الليبرالية العلمانية السنية والشيعية اتجهت الى تبني الهوية الطائفية بفعل هزيمتها في الانتخابات الاخيرة. وعدم نجاحها في تحقيق أي مكاسب سياسية.

٦- ان اغلب المتحدثين بالطائفية السياسية اليوم، لايؤمنون بوجوب اتخاذها اساسا ثابتا ودائما للحكم وتوزيع المناصب.

٧- ان الكثير من الطائفيين السياسيين في العراق يروجون لافكارهم الطائفية تحت مظلة الديمقراطية وهذا تناقض خطير، فلا سبيل للتقارب والالتقاء بين الطائفيين والديمقراطيين، وليست هناك أي علاقة بين الديمقراطية وحرية التعبير عن الراي وبين الطائفية. فالتعصب الطائفي لايؤطر ضمن تعددية الاراء الديمقراطية، وانما يعمل كنقيض لها لانه يقمع الاراء المناهضة للطائفية والانتماءات الحزبية ضمن الطائفة نفسها، ولانه يناقض التسامح على مستوى العلاقة مع الطوائف الاخرى.(٢١)

رابعا: الحالة الطائفية حلول ومعالجات.

ان وجود الحالة الطائفية. لايعني الاستسلام لها والخضوع لمنطلقاتها. وانما يتوجب على الجميع العمل على التصدي لها ومحاربتها وصولا الى تجاوزها والغاء دورها. وعملية التصدي والمحاربة للطائفية تبدا من وضع حلول وصياغة مقترحات. وبتقديرنا ان هذه الحلول تكون على مستويات ثلاث سياسية ودستورية واقتصادية وكما يلي:

١- الحلول السياسية وهي تتضمن الاتي:

أ.ان نقطة الانطلاق في تجاوز الطائفية هو الاقرار بوجودها وعدم انكارها. ما من احد يعترف انه طائفي على الرغم من ان هنالك طائفية. لذلك نرى من الضروري مواجهة حقيقة النظام الطائفي وكشف

الستار عن مقوماته الاجتماعية واصوله التاريخية. ثم تاتي بعد ذلك المعالجة التي نعتقد انها يجب ان تكون مسارا لاقرارا. بمعنى ان تجاوز الحالة الطائفية ينطوي على محوها من النفوس قبل ان تكون في النصوص، أي ان التصدي للطائفية يجب ان يبدا من النفوس ثم الانتقال الى الوسائل الاخرى.[٢٢] ومن هنا فان عملية الغاء الطائفية السياسية لابد ان تسلك طريق التدريج لذا يجب التاكيد على تبني مسار لتجاوز الحالة الطائفية بدلا من الحديث عن قرار بالغائها.

ب. ان الديمقراطية هي الضمانة الاساسية لعلاج مشكلة التمييز والاضطهاد الطائفي، لان الديمقراطية تتطلب المساواة بين جميع المواطنين دون أي تمييز او افضلية بسبب الطائفة او الدين او المذهب او الراي السياسي. فضلا على انها تتطلب تامين حرية الاعتقاد المطلقة دون ان يكون في ممارسة هذه الحرية انتقاص لحق او حرمان من منفعة، او تضييق لامكانات[٢٣] مع التحذير من أي محاولة لقمع الحرية بحجة محاربة او معالجة الطائفية، لاننا بذلك نكون كمن يقول ان دواء الصداع هو في قطع الراس. فالحرية من القيم التي لايجوز التفريط بها.[٢٤]

ج.اعتماد مبدا التوافق السياسي وتوسيع المشاركة السياسية لجميع الاطياف المكونة للشعب العراقي. وهو ان يتفق الجميع عرفيا واخلاقيا وليس علنيا ودستوريا على ان اعضاء الحكومة وجميع قادة الدولة والجيش والنقابات والاحزاب، يجب ان يشملوا جميع تنويعات المجتمع الدينية والجغرافية واللغوية والمهنية. وهذا المبدا تفرضة اعتبارات الاخلاق والضمير والمصلحة الوطنية فضلا على ان الكثير من الدول الديمقراطية تلجا الى هذا المبدا. ففي فرنسا مثلا هناك دائما ثمة وزير بروتستاني واحد او اكثر، وكذلك هناك يهودي رغم كونهم اقلية... الخ ان خطوة كهذه كفلية باشعار الاقليات والطوائف الصغيرة بانها مساهمة او مشاركة في العملية السياسية العراقية.[٢٥]

د.الفدرالية او الحكم اللامركزي: في بلد تتعدد فيه القوميات والمذاهب وبنسب عالية نسبيا كالعراق، تصبح الفدرالية او اللامركزية في الحكم من الوسائل المطروحة لحفظ وصيانة التلون والتعددية القومية والمذهبية. من هنا فان الفدرالية او اللامركزية في الادارة مع حفظ وحدة العراق يمكن ان يكون حلا لهذه العقدة، وهو الجمع بين وحدة العراق وبين الثقافات المتعددة للمجتمع العراقي بقومياته وطوائفه.[٢٦]

٢- الحلول والمعالجات الدستورية والقانونية.

وقوام هذه الحلول أن يضمن الدستور العراقي والصياغات القانونية المتفرعة منه الوسائل والأدوات الكفيلة بإزالة كل شكل من إشكال التمييز الطائفي التي أفرزتها

فترة الحكم القاسية للنظام السابق. واهم هذه الحلول والمعالجات:

أ. ان يتجنب الدستور العراقي الجديد فرض تسمية الأشخاص حسب انتمائهم الطائفي والمذهبي والقومي ....الخ. بمعنى عدم جعل التمثيل النيابي وتوزيع المناصب والوظائف الحكومية مرهونتين بانتماء المواطنين الى طوائف معينة. والخطر في مثل هذا الإقرار الدستوري العلني لتقاسم السلطة، هو تكرار الحالة اللبنانية التي أدت إلى الحرب الأهلية. أي إن المواطن لن يعامل على اساس عراقيته بل على اساس انتمائه الديني والمذهبي واللغوي. ومثل هذه الحالة تؤدي الى عكس المطلوب، أي الى تعميق الهوة بين فئات الوطن ودفع الأفراد إلى اعتبار أنفسهم كاعضاء في الطائفية والفئة اللغوية اكثر من كونهم. أعضاء في الأمة الواحدة.[٢٧] وهو ما يعني تحول العمل السياسي العراقي، الى الهوية الطائفية-القومية-الدينية، وليس لبناء الوطن وتشكيل الدولة، وحالة كهذه لها مردودتها السلبية الفاجعة على الوطن وأبنائه، بالرغم من توفر لبعض الوقت الاستقرار النفسي وربما الخدمات ضمن المجموعة الفئوية. وجانب سلبي أخر هو تشجيع العمل الفئوي على استمرار الصراع وليس التنافس السلمي، ودخول دوامة العنف والدمار بلا نهاية، والتنافس الحاد، وتوليد العداء والكراهية الدائمة والفوضى العارمة، على حساب تقوية الدولة وتدعيم السلطة الوطنية.[٢٨]

ب. إن يتضمن الدستور إشارة واضحة إلى التعددية الرئيسة المكونة للمجتمع العراقي (القومية والمذهبية) عند الحديث عن الهوية العراقية، مع التأكيد على حفظ الحقوق الثقافية والسياسية والدينية لهذه المكونات[٢٩].

ج. إن يتضمن الدستور اعترافاً صريحاً بإسهامات جميع الفئات اللغوية والدينية والمذهبية والقومية في صنع تاريخ الوطن. إذ إن الهوية الوطنية الموحدة تستند أساسا على تاريخ وطني شامل وموحد يعترف به الجميع، لأنه يعترف بدور الجميع في صنعه[٣٠].

د. إن يضع الدستور مادة قانونية تنص على إنشاء هيئة وطنية للإشراف على الإجراءات والخطوات والسياسات الأيلة إلى تجاوز الحالة الطائفية. وفي مقدمة هذه الاجراءات والخطوات هو اعادة النظر في كل القوانين والقرارات المستندة الى فكرة التمييز الطائفي والقومي، وهيمنة جماعة، وإزالة كل القوانين المجحفة بالطوائف والقوميات المكونة للمجتمع العراقي على صعيد المواطنة والجنسية والشعائر والثقافة....الخ[٣١]

٣- الحلول والمعالجات الاقتصادية:

وتتمحور هذه الحلول بشكل أساس على إحداث التنمية الشاملة التي تغطي كافة إرجاء العراق ولاسيما في المناطق التي عانت من الحرمان والابتعاد وغياب

جامعة بغداد
مكتبة كلية العلوم السياسية

المشاريع التموينية القادرة على استيعاب الأيدي العاملة وأحداث التغيير الحضاري الملائم في هذه المناطق.

الخاتمة:

إذا كانت الدولة العراقية قد ولدت ولادتها الأولى في بدايات القرن الماضي من رحم ينوء بالطائفية التي كبرت وتطورت مع كبر وتطور الدولة ذاتها. فعلى القائمين على رعاية شؤون هذه الدولة بعد ولادتها الثانية في مطلع القرن الحالي. إن يتجنبوا أخطاء السابقين عليهم-خصوصا وان ظروف الولادة تكاد تكون متشابهة في الولادتين-وان يجهدوا انفسهم في إن يكون البناء الجديد بناء وطنيا مجردا من أية نزعات طائفية أو قومية أو دينية عنصرية: فتكون الهوية،العراقية الوطنية الواحدة هي الهدف أولا وأخيرا.

وفي المقابل مطالب من المواطنين إن يكونوا كلهم للوطن من خلال رفض الأيمان بالطائفية لفظيا وسلوكيا وان يعصفوا في بكل الظواهر الطائفية ومروجوها وان يقطعوا الطريق عليهم، ويحبطوا خططهم الرامية إلى الفرقة والفتنة والحرب الأهلية، وليعلنوا بصوت عال انتصار العراق الواحد الموحد لكل العراقيين.

---

(١) عزمي بشارة، العرب في اسرائيل رؤية من الداخل، ط٢، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠، ص١٤٠.

(٢) همام باقر حمودي، شيعة العراق الحقوق الضمانات، بغداد، ٢٠٠٤، ص١٠.

(٣) المصدر نفسه، ص١٠.

(٤) احسان محمد الحسن، موسوعة علم الاجتماع، ط١، بيروت، الدار العربية للموسوعات، ١٩٩٩، ص٣٧٩.

(٥) فرهاد ابراهيم، الطائفية السياسية في العالم العربي، ط١، القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٩٦، ص٢٤.

(٦) محمد الالوسي، الطائفية وفقه الخلافة عند الشيعة واهل السنة، ط١، دمشق، دار الشجرة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢، ص٢٤٤.

(٧) همام باقر حمودي، مصدر سبق ذكره، ص١١.

(٨) حسن العلوي، الشيعة والدولة القومية في العراق، ١٩١٤-١٩٩٠، ط٢، قم، دار الثقافة للطباعة والنشر، ١٩٩٠، ص٢٦٦.

(٩) فرهاد ابراهيم، مصدر سبق ذكره، ص٢٤.

(١٠) عزمي بشارة، مصدر سبق ذكره، ص١٤٧.

(١١) رياض عزيز هادي، المشكلات السياسية في العالم الثالث، ط٢، بغداد، مطابع التعليم العالي، ١٩٨٩، ص٤٤٢.

(١٢) عزمي بشارة، مصدر سبق ذكره، ص١٣٧.

(١٣) فالح عبد الجبار، بنية الوعي الديني والتطور الرأسمالي، ط١، دمشق، مركز الابحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، ١٩٩٠، ص١١٦.

(١٤) حسن العلوي، مصدر سبق ذكره، ص٢٩٤.

(١٥) سليم مطر، الذات الجريحة، مؤسسة فرهنكي ايتوكرافي، اهل البيت د.م، د.ت، ص١٣١.

(١٦) عبد الاله بلقزيز وآخرون، المعارضة والسلطة في الوطن العربي، ط١، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١، ص٢٤.